التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات

Algerian experience in sustainable development : reality and challenges

ط. د خطاف ابتسام، جامعة سطيف 1- فرحات عباس (الجزائر) *

أ.د غيـــاط شـــريف، جـــامعة 08 ماي 45 – قالمة (الجزائر)

تاريخ الإيداع: 2020/02/24 تاريخ القبول: 2020/05/02 تاريخ النشر: 2020/07/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال التطرق إلى ماهية التنمية المستدامة، التي أصبحت كمبدأ تنافس الدول ومعيار تقدمها في مختلف المجالات في ظل تحديات العولمة، والجزائر كغيرها من الدول، سعت جاهدة إلى توفير كل الظروف والمناخ الملائم لتجسيدها على أرض الواقع عبر رصد وإنجاز جملة من المشاريع الضخمة بغية مواكبة التطورات الراهنة، وعلى إثرها تم في الأخير التعرض إلى مختلف العراقيل والحواجز، التي تعيق تطبيق التنمية المستدامة في الجزائر، ولتكون المحصلة في النهاية، تقديم بعض المقترحات لما لها من أهمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ حماية البيئة؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of sustainable development in Algeria by addressing the concept of sustainable development, which has become the principle of competition of countries and the criterion of its progress in various fields in light of the challenges of globalization. Algeria, like other countries, has endeavored to provide all the appropriate conditions and climate In order to reflect them on the ground by monitoring and completing a number of large projects in order to keep abreast of current developments. In the end, the various obstacles and barriers that impede the application of sustainable development in Algeria were finally exposed, and in the end, the result is to make some suggestions because of their importance.

Key words: development; protection of environment; sustainable development.

* **طالبة الدكتوراه : خطاف ابتسام، مسجلة بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 – فرحات عباس(الجزائر)، البريد الإلكتروني: ibtissemkhettaf@yahoo.fr**

** **الأستاذ الدكتور: غياط شريف، أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45 قالمة (الجزائر) ، البريد الإلكتروني: cghiat@yahoo.fr**

المقدمة

لقد شهد العالم في ستينات القرن العشرين قلقا متزايدا اتجاه تلوث البيئة وأثاره السلبية على الموارد الطبيعية، حيث عقد الكثير من المؤتمرات المطالبة بحماية البيئة، وكان مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 أول مؤتمر عالمي يعقد للنظر في حماية البيئة، ومن خلاله اتضحت العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، وبدأ البحث عن مفهوم جديد موسع للتنمية يربط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، واستمر هذا البحث إلى غاية تبني المفهوم الموسع للتنمية في مصطلح التنمية المستدامة.

أثار موضوع التنمية المستدامة خلال السنوات السابقة ضجة كبيرة في مختلف الدول، ما أدى إلى انعقاد العديد من المؤتمرات والقمم العالمية، نتج عنها أن التنمية المستدامة من المطالب الأساسية التي تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال المختلفة.

والجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية، مطالبة بتطبيق برامج المؤتمرات التي عقدت من أجل التنمية المستدامة ومنها مؤتمر قمة الأرض، وذلك من خلال وضع مجموعة من الخطط من أجل إرساء مبادئ التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن أن نطرح التساؤل التالي: **فيما تتمثل تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة، وما هي مختلف المعوقات التي تواجهها؟**

أهمية الدراسة: تستمد أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي زاد الاهتمام به في الوقت الحاضر، فضلا عند الدور الكبير للتنمية المستدامة في النهوض باقتصاديات الدول، حيث يسلط الموضوع الضوء على ماهية التنمية المستدامة، كما يسمح بتشخيص واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعريف بالتنمية المستدامة؛
- ✓ استعراض جهود الجزائر حيال تبني تنمية أكثر استدامة؛
- ✓ تقديم بعض التوصيات والاقتراحات فيما يتعلق بتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي. وذلك لضرورة نقل المعلومات الخاصة بالجانب النظري ثم تحليلها؛ وفي الأخير التوصل لمجموعة من الاستنتاجات مع تقديم بعض التوصيات.

المحور 1: أساسيات حول التنمية المستدامة

1. تعريف التنمية المستدامة: تعددت تعاريف التنمية المستدامة باختلاف زوايا الدراسة، وفيما يلي أهم التعريفات التي أعطيت للتنمية المستدامة:

لا ريب في أن أول استخدام رسمي لهذا المصطلح يعود إلى رئيسة وزراء النرويج **(هارلم برونتدلاند)** سنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك، الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، بهدف التعبير عن السعي نحو العدالة بين الأجيال وهكذا تم تعريف التنمية المستدامة ولأول مرة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (pwc, 2010, P: 18-19).

بينما عرَفها الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة بأنها: "التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع". (Emmanuel Arnaud et autre, 2011, P: 6)

كما عُرفت أيضا بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف احتياجات الأجيال القادمة". (عمر مفتاح الساعدي، 2014، ص 98)

بينما يعرفها (Edward barbier): "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي" (عماري عمار، 2008، ص 4).

2. أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتوياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف، بالامكان أن نذكر أبرزها (عثمان محمد غنيم، 2007، ص 29-30):

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة
- احترام البيئة الطبيعية
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع
- تحقيق نمو اقتصادي تقني

3. أبعاد التنمية المستدامة: تأسيسا على ما تقدم من تعاريف، يتضح أن التنمية بالمفهوم الجديد، تتضمن أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها من أجل التركيز على معالجتها وإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة؛ وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاث أبعاد حاسمة ومتفاعلة وهي:

1.3 البعد الاقتصادي: يتمثل البعد الاقتصادي في تحقيق العناصر التالية (صالح مفتاح، 2012، ص 225-226):

- ❖ تحقيق الإنصاف بين سكان العالم في استغلال الموارد ذلك أن الواقع يشير إلى أن حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة يمثل أضعاف ما يتحصل عليه الفرد في البلدان النامية؛
- ❖ إيقاف تبديد الموارد الطبيعية من خلال التخفيض المستمر والتدريجي لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة، بالإضافة إلى إحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي؛
- ❖ توفير عناصر الإنتاج الرئيسية في مقدمتها التنظيم والمعرفة العلمية ورأسمال؛
- ❖ تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، غير أن هذا يقدر تحقيقه في ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة؛
- ❖ تقليص الإنفاق العسكري من خلال تحويله إلى الأغراض التي تخدم التنمية.

2.3 البعد البيئي: تعتبر البيئة من الشروط الأساسية والضرورية لوجود نشاط بشري والحفاظ على الوسط الطبيعي والحيوي ونقله سليما للأجيال القادمة، ويظهر البعد البيئي فيما يلي (عبد المالك بضياف، 2012، ص 245):

حماية الموارد الطبيعية؛

- ✓ صيانة المياه؛
- ✓ حماية المناخ من الاحتباس الحراري؛
- ✓ استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية؛
- ✓ الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة؛
- ✓ المحروقات والاحتباس الحراري؛
- ✓ الحد من انبعاث الغازات؛

✓ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

3.3 البعد الاجتماعي: يتحدد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في (شهرزاد زغيب، لمياء عماني، 2011، 249-250):

- ❖ الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة؛
- ❖ التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي بمعنى تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لأن النمو السريع له ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، بالإضافة إلى ذلك فإن النمو السريع في بلد ما يحد من التنمية ويقلص قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن؛
- ❖ الاستخدام الكامل للموارد البشرية، بمعنى إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية والمياه لأن هذه التنمية تهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار فيرأس المال البشري.

استنادا لما تقدم، يمكن حوصلة ذلك من خلال الشكل التالي:

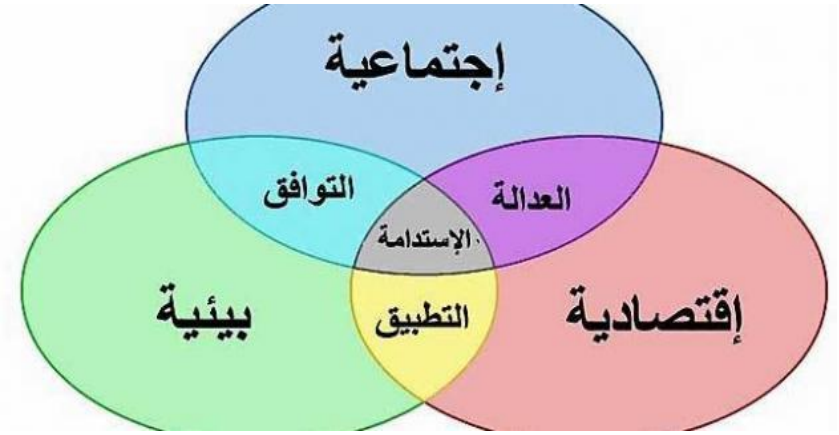

المصدر : علا عبيات، **أبعاد التنمية المستدامة**، الرابط الالكتروني : https://mawdoo3.com :
تاريخ الاطلاع 2019/02/10.

المحور 2: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

1. استراتيجية الجزائر في مجال التنمية المستدامة

من أجل تحقيق التنمية المستدامة، اتبعت الجزائر استراتيجية، و ذلك من خلال مجموعة من العناصر تتمثل في:

1.1 سن قوانين في إطار استراتيجية متكاملة لبلوغ التنمية المستدامة: لعل قانون تهيئة الإقليم الجزائري، يعد من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة. فالمحافظة على البيئة وبلوغ التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال تهيئة الإقليم وهو ما عمدت إليه الجزائر، من خلال القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي صدر في 2001 والذي يهدف إلى (كربالي بغداد، 2010، ص 09-10) :

- ✓ إعداد استراتيجية لإعادة توازن النشاطات، السكان، ووسائل التنمية؛
- ✓ مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة؛
- ✓ المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية؛
- ✓ وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة؛
- ✓ دمج البعد المغاربي والمتوسطي؛
- ✓ ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

2.1 الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: أما بالنسبة للاستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور أساسية: (كربالي بغداد، 2010، ص 09-10)

- ➢ بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، خلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة؛
- ➢ الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي؛
- ➢ تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

وبهدف الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة. إن ترجمة هذا المخطط تطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وكذا طرق المتابعة والمراقبة. لهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها تسيير ومراقبة وإزالة النفايات، قانون المحافظة وتثمين الساحل، قانون المحافظة على البيئة، قانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

وتدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية، مالية وترتيبات جبائيه تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003، تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

وقد بدأ الشروع في تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية انطلاقا من عام 2001. رافقتها عمليات تحسيس للمواطنين قصد الحفاظ على البيئة، وهو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية النشيطة في هذا الميدان.

2. جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة: قامت الجزائر على غرار بعض الدول بعدة مشاريع مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية. وتتمثل هذه المشاريع في:

1.2 برنامج الإنعاش الاقتصادي: إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها، من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا؛ هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات **التوجه الكينزي** تهدف أساساً، إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية وهي:

1.1.2 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية. يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية. (كريم زرمان، 2010، ص 200)

علماً وأن هذا المخطط في أفريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11,9 مليار دولار، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى: (World Bank, 2007, P 4)

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
المرتبة العالمية	103	104	114	114	-	113
تنمية محلية و بشرية	2.86	2.98	3.30	3.42	-	3.71
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.60	20.30	22.50	12.00	65.40	12.40
دعم الإصلاحات	30.00	15.00	-	-	45.00	8.60
المجموع	2005.40	185.90	113.90	20.50	525.00	100.00

المصدر: بوفليح نبيل (2005)، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص107.

وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة، التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية. وقد

خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و2002 بما يقدر بـــ 205,4 مليار دج و185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي. (كريم بودخدخ، 2011، ص 09-10

2.1.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد كان يهدف بالأساس إلى: (World Bank, 2007, P: 2)

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.9
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

Source :http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf , consulté: le : 05/01/2016.

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية. (كريم بودخدخ، 2011، ص 11)

3.1.2 المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014): (برنامج التنمية الخماسي 2010-2016)

خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة (2010-2014) غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.

حيث تم تقسيم قيمة 286 مليار دولار التي تعتزم السلطات العمومية استثمارها بين سنتي 2010 و2014 إلى برنامجين هامين: استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية وطرقات سريعة والتزويد بالماء الشروب) بغلاف مالي قيمته 130 (مليار دولار 9700 مليار دج)، آما سيخصص مبلغ 156 مليار دولار (11.534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.

إجمالا ستوجه أكثر من 40 بالمئة من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية.

استكمال أو تشييد سكنات ومستشفيات ومنشآت مدرسية وطرقات ووسائل النقل وخلق مناصب الشغل: لم يتم إهمال أي قطاع لإعطاء حرية خاصة لهذا الغلاف المالي الهام الذي خصصته الدولة لتدارك التأخير وتعزيز التقدم الكبير في عدة مجالات وببساطة تحسين الحياة اليومية للجزائريين بشكل معتبر. عموما فان هذا البرنامج يتمثل تقريبا في ربط مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي وبناء 35 سدا و40 مسبح وأكثر من 200 دارا للشباب و1000 متوسطة و850 ثانوية و1500 منشأة صحية من بينها 172 مستشفى ومليوني مسكن في ظل انتعاش صناعي رائع عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة .كما يتمثل هذا البرنامج الطموح للغاية والسخي في فلسفته الخاصة بالتنمية الاجتماعية في استحداث عشرات الآلاف من مناصب الشغل والعائدات لمئات الآلاف من الشباب وفرص الأعمال والاستثمارات في عدة فروع.

3. تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة: بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة؛ إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وفيما يلي نحاول ذكر أهم مجالات التدخل: (مسيخ أيوب، 2015)

1.3 مجال التلوث المائي: ترتبط الأشغال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وهذا من خلال إعادة تأهيل 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير وإدارة الموارد المائية.

2.3 مجال التلوث الجوي: اتخذت الحكومة في هذا المجال عدة إجراءات أهمها: اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة الكهربائية أو الطاقة الشمسية، فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميَّع كغاز وَقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص، حيث يسجل خلال سنة 2009 حوالي 40000 سيارة حُوِّلت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الإقليم.

3.3 مجال النفايات الحضرية والصناعية: سيشرع في الوقت القريب بتنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي ممنوح من طرف البنك الإسلامي للجزائر. كما أن وضعية النفايات والبقايا الصناعية من أهم المشاكل الباعثة للقلق، وإن كانت حوالي 50% من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث؛ إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن.

4.3 مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية: سعت الحكومة لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر، وهذا بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث المترتب عن المحروقات.

5.3 مجال الغابات وحماية السهوب: تهدف الاستراتيجية المنتهجة في الوقت الحالي إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة أهمية البيئة من أخرى، والعمل المكثف لإعادة تهيئة 03 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف.

6.3 مجال حماية التراث الثقافي: يمثل التراث الثقافي الأثري على وجه الخصوص، سندا للذاكرة الجماعية، لهذه الأغراض تم فتح عدة ورشات تعمل في الوقت الراهن على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، حيث تخص العملية 18 ولاية.

7.3 مجال التربية والتحسيس البيئي: إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام تكوين وعي بيئي، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية

وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

4. معوقات التنمية المستدامة في الجزائر: يوجد العديد من العراقيل التي أدت إلى تأخر عملية التنمية واستدامتها في الجزائر، ومن بين هذه المعوقات ما يلي:

1.4 تفاقم حدة الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين. ومن خلال الإصلاحات اقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الاستغناء كليا عن العمالة. (مراد ناصر، 2010، 147)

ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الاجتماعي بالجزائر كما يلي: (مراد ناصر، 2010، 147)

- نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) انتقل من 34.5% سنة 1998 إلى 23.7% سنة 2005 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية.

- تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، في هذا المجال نجد تحسن الوضع بحيث من بين 100 ألف ساكن انخفض مرض حمى المستنقعات من 15.08 حالة سنة 1995 إلى 2.64 حالة سنة 2004.

- بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الخام انتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005. والجدول التالي يوضح مؤشر الفقر البشري في الجزائر:

الجدول رقم (3): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة (1995-2005)

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
معدل الامية	-	33.40	32.80	28.00	23.70
معدل الأطفال الذين يعانون سوء التغذية	13	-	6.00	3.50	3.50

المصدر: مراد ناصر (2010)، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، ص 149.

2.4 تفشي ظاهرة البطالة: إن تحليل واقع البطالة في الجزائر يوضح أن الوضع معقد وأن أسباب مشكلة البطالة في الجزائر تعود آثارها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فالمعدل العام للبطالة خلال الفترة بين 1970-2009 هي 20.23%، وهو معدل بطالة مرتفع نسبيا، وشهدت معدلات البطالة انخفاض معتبر خلال السبعينات حيث انخفاض من 22.40% سنة 1970 إلى 11.10% سنة 1979، بسبب البرامج التنموية خلال هذه الفترة كالثورة الزراعية وتطوير الصناعات، ولكن في فترة من 1980 إلى 1999 ارتفاع معدلات البطالة من 15.70% إلى 28.02% ، بسبب تراجع الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات بسبب تراجع أسعار النفط، وتأزم الوضع الأمني والاقتصادي خلال التسعينات مما انعكس على انخفاض مستويات التشغيل ، أما سنة 2000 إلى 2009، فشهدت أعلى مستويات البطالة إذ بلغت 29.49% عام 2000، وأدنى مستوى10.21% عام 2009 ، كما شهدت هذه الفترة انخفاض نسبي في معدلات البطالة، بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع معتبر في أسعار النفط. (يوسفات علي، 2011، ص 06)

كما أكد صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول التوقعات الاقتصادية العالمية، الصادر مؤخرا بمناسبة انعقاد الاجتماع السنوي المقرر أن نسبة البطالة في الجزائر ستعرف ارتفاعا معتبرا خلال سنة 2015 ليصل إلى نسبة 11.3% مقابل 10.8% سنة 2014، و9.8% سنة 2014 مقابل تراجع نسبة مؤشر النمو إلى 2.5% مقابل تراجع نسبة مؤشر النمو إلى 2.5% مقابل 3.4% كشف عنها FMI قبل عدة أشهر في آخر مراجعة له لنسبة النمو في الدول العربية.

ويرجع FMI أسباب ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر منذ شهر أفريل الماضي بنسب تراوحت بين 9.4 و9% لسنتي 2014 و2015 إلى انخفاض نسب النمو في الأسواق الناشئة وعدم استقرارها أمنيا، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية وركود اقتصاديات الدول المتقدمة في مقابل توقعاته بانخفاض الناتج الداخلي الخام للجزائر مقارنة بآخر الأرقام التي كشف عنها الصندوق شهر أفريل الماضي، حيث أكد أن نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر بلغت 3.8% في 2014 و4% 2015. ويتوقع صندوق النقد الدولي تراجعا بشأن ميزان الحسابات الجارية للخزينة العمومية الذي يتوقع المصدر ذاته أن يبلغ -3 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 و-2.9% عام 2015 مقابل 0.4 % سنة 2013، في مقابل ارتفاع نسب التضخم لتصل إلى 4 % سنة 2015 مقابل 3.2% و3.3% سنة 2013. (الموقع الرسمي لجريدة جزايرس، 2016)

3.4 تراجع مؤشر التنمية البشرية: يعتبر هذا المؤشر وسيلة هامة لتحديد التنمية، حيث يدل على مستوى التقدم الذي وصل إليه كل بلد في ثلاث صور أساسية للتقدم وهي: الصحة ومدى العمر، التعليم والتعلم، إمكانية توفير مستوى معيشي مقبول.

أما بالنسبة للجزائر فإن مؤشر النمو البشري سجل ارتفاعا في الفترة الممتدة ما بين (1975-2001)، لكن منذ بداية التسعينات بدأ في التراجع، هذا نتيجة تأثير السياسات الهيكلية التي شرعت فيها خلال هذه الفترة الزمنية من عمر المسيرة التنموية في الجزائر. كما نلاحظ ترجع وضعية الجزائر مقارنة مع الدول في الترتيب العام، فبعد أن كانت تحتل المرتبة 100 تراجعت إلى المرتبة 107، علما أن نسبة الإنفاق العام في الجزائر على التعليم من إجمالي الناتج المحلي بلغ حدود 5.3% سنة 1990، كما كانت نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الناتج المحلي تمثل حوالي 3% عام 2000. (قادري محمد الطاهر، 2013، ص 230-231)

4.4 ضعف معدلات النمو الاقتصادي: شهدت الفترة بين (1970-2009) تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على الطلب العالمي للطاقة، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 (65 %) يمكن تفسيره تداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 (16%) و التي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية ولكن هذه أسعار سرعان ما انهارت خلال أزمة 1986 المالية مما انعكس على معدل النمو بانحدار الشديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي -9% ، و لكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 (12%) و1991 (23%) تقريبا، وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بسلب على معدلات النمو خلال 1992-1994، و معدلات نمو متواضعة بين 1994- 1999. ومع حلول عام 2000 تحسنت أسعار النفط، فعاودت معدلات النمو بالارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حين وصلت أقصى معدل لها عام 2008 بحوالي 28 %. (يوسفات علي، 2011، ص 06)

5.4 انخفاض القدرة الشرائية: لقد انخفضت القدرة الشرائية للمواطن وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة والسبب يعود أساساً إلى عدم تكافؤ الزيادة في الأسعار مع الزيادة في الأجور. (قادري محمد الطاهر، 2013، ص 280)

6.4 التلوث البيئي: ارتبطت مشكلات التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة سياساتها التنموية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛ حيث أهملت هذه المخططات الاقتصادية والاجتماعية الاعتباراتِ البيئية، الأمر الذي نتج عنه زيادة حدة التلوث الصناعي بشتى أشكاله، ومخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، إضافة إلى تدهور الإطار المعيشي للأفراد، وهذا راجع أساسا إلى إهمال قضايا البيئة في البرامج

التنموية، وسوء استغلال موارد الطاقة، إضافة إلى قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة التقليدية وعدم التوسع في استعمال الطاقات النظيفة. (مسيخ أيوب، 2015).

7.4 تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله: إذ شكلت قضية الخليفة نقطة سوداء في القطاع الاقتصادي مازالت أثاره حتى اليوم، ولعل ما يفسر ذلك هو ضعف آلية الرقابة المالية وقلة الإجراءات الردعية والعقابية من جهة، وتفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية والزبونية الأمر الذي أذى إلى تصاعد منحنى الاختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة من جهة ثانية. (عمراني كربوسة، 2008، ص 08-09)

5. آفاق التنمية المستدامة في الجزائر: بادرت وزارة المالية في الإطار الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع التالية: (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة،2005)

- ❖ مشروع حماية الساحل؛
- ❖ مشروع حماية التنوع البيولوجي؛
- ❖ إنجاز مشروع خاص بالبيئة؛
- ❖ وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم؛
- ❖ مشروع خاص بتوفير الماء الشروب؛
- ❖ عمليات تحسين المحيط الحضري؛
- ❖ مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

وفي إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول السوق العالمية.

وفي إطار الإنعاش الاقتصادي، تم انجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد إضافة على هذا هناك أعمال أنجزت وأعمال في قيد الإنجاز نذكر منها:

- ❖ تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها؛
- ❖ وضع جهاز مراقبة الهواء؛
- ❖ مشروع انجاز الحضيرة الوطنية "دنيا" والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر والمدينة الجديدة بسيدي عبد الله؛

- ❖ إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة؛
- ❖ تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية "رام سار" في أحواض أبيرة، العصافير ملاح، وطونقا بولاية الطارف.

أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فيتعلق الأمر بـــــــــــ قصبة الجزائر، قصر الداي بوهران وقسنطينة، حضيرة الطاسيلي والهقار، منطقة ميزاب، قلعة بني حماد، قصور تمنطيط وتبليلي.

الخاتمة:

إن الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم الثالث، تسعى إلى مسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التي تفرضها العولمة، ومختلف المنظمات الدولية. وذلك بوضع السياسات التنموية الملائمة والتي تساير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف بلوغ التنمية المستدامة. وعليه ومن خلال ما تضمنته هذه الدراسة من شروح وتحاليل، تم التوصل في الأخير إلى النتائج الموجزة في النقاط التالية:

- ✓ التنمية المستدامة لا تعني حماية البيئة فقط، بل هي ترابط مجموعة من الأبعاد منها: البعد الاقتصادي، البعد البيئي، والبعد الاجتماعي؛
- ✓ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة، ما لم يكن هناك تفكير في الأجيال القادمة؛
- ✓ بالرغم من الجهود، التي قامت بها الجزائر من أجل تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، كمشروع الإنعاش الاقتصادي ومشاريع كبرى أخرى؛ إلا أنها لم تتوصل بعد إلى تحقيق ذلك، نظرا لوجود مجموعة من المعيقات والعراقيل والصعوبات؛
- ✓ ترتبط مشكلة التلوث في الجزائر بالسياسات التنموية المنتهجة من طرف الدولة منذ الاستقلال، حيث أن جميع هذه السياسات أهملت الاعتبارات البيئية؛
- ✓ اتخاذ الحكومة الجزائرية إجراءات جريئة، فيما يخص التنمية المستدامة؛ كوضع آليات مؤسسية ومالية وقانونية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عمليات اتخاذ القرار، إلا أنها تبقى غير كافية ودون المستوى المطلوب.

المقترحات: من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبخاصة في الجزائر، نرى من الضروري وعلى ضوء ما تم التوصل له من نتائج تقديم المقترحات أو التوصيات الموجزة في النقاط الآتية:

- ✓ ضرورة محاربة الفقر والقضاء عليه، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع؛
- ✓ التقليل من أنماط الاستهلاك غير المسؤول، وذلك بتوعية المواطنين بخطورة ذلك؛
- ✓ تطوير أساليب الإنتاج، لأساليب نظيفة وصديقة للبيئة؛
- ✓ محاربة التلوث البيئي بكل أشكاله والتي تشكل تهديد للثروة البيئية؛
- ✓ سن قوانين صارمة في حق مرتكبي المخالفات البيئية؛
- ✓ القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة وغير مؤقتة، وإطلاق مبادرات لتنمية المجتمع المحلي؛
- ✓ القضاء على المشكلات الصحية، والأمراض المستعصية الناتجة عن تلوث المياه.

قائمة المراجع:

اللغة العربية:

1. بضياف عبد المالك، بوتيارة عنتر (2012)، **دور البعد الأخلاقي في تعزيز مقومات التنمية المستدامة–من منظور إسلامي–**، مداخلة في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر.
2. بودخدخ كريم، سلامنة محمد (2011)، **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001–2009**، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.
3. راتول محمد، مداحي محمد (2012)، **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"**، مداخلة في الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر.
4. زرمان كريم (2010)، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 –2009**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2010.

5. سلاطنية نجيبة (2014)، **دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة حالة حاضنة الأعمال بقسنطينة بالفترة بين 2008-2013**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.
6. شهرزاد زغيب، لمياء عماني (2001)، **البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 6، عنابة.
7. صالح مفتاح، ريمة عمري (2012)، **الهندسة المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر.
8. عماري عمار (2008)، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة في ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف1، الجزائر.
9. عمر مفتاح الساعدي (2014)، **الاستثمار في ليبيا والتنمية المستدامة**، كلية الاقتصاد-جامعة سرت- ليبيا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.
10. عمراني كربوسة (2008)، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة محمد خيضر بسكرة.
11. قادري محمد الطاهر (2006)، **آليات تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.
12. قادري محمد الطاهر (2013)، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الأردن، الطبعة الأولى.
13. كربالي بغداد (2010)، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45.
14. مراد ناصر (2010)، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26.
15. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (2005)، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، الجزائر.
16. يوسفات علي (2011)، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية)**، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.

اللغة الأجنبية:

17. Emmanuel Arnaud et autre (2011)**, le développement durable repères pratiques**, Nathan, France.
18. Pwc (2010), **développement durable aspect stratégique et opérationnels**, Editions Francis Lefebvre .France.

مواقع الأنترنيت:

19. برنامج التنمية الخماسي (2010-2016)، متوفر على الموقع: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2016/01/06.

20. مسيخ أيوب (2015)، التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور على الموقع : http://www.giem.info/article/details/ID/643#.ViOlAuztkoI ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/18 .

21. الموقع الرسمي لجريدة جزايرس، http://www.djazairess.com/elbilad/220947، تاريخ الاطلاع: 2016/01/06.

22. World bank (2007): a public expenditure review, report n° 36270, vol1. http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf